

المصدر :

التاريخ :

عُرض على الصحفيين في واشنطن مشروع اسرائيلي - أردني - فلسطيني بإنشاء سوق مشتركة في المنطقة

التوقيع على الاتفاق الذي تم التوصل اليه بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية حول الحكم الذاتي في غزة واريحا .
واقاد ابوعلاء مدير الدائرة الاقتصادية في منظمة التحرير الفلسطينية وأحد الذين كانوا وراء الاتفاق . يجب تغيير العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل والاردن والفلسطينيين تغييرا جذريا . وقد نشر ابوعلاء في السابق دراسة تنص على اقامة سوق مشتركة في الشرق الاوسط تتلاقى مع اقامة كونفيدرالية اقليمية اقترحها وزير الخارجية الاسرائيلي شيمون بيريز .

وجاء في المشروع ايضا انه سيسمح لمائة ألف فلسطيني بالعمل في اسرائيل مقابل ٥٠ ألفا منذ اغلاق الاراضي المحتلة في نهاية مارس الماضي .

وكشف التقرير الذي يشجع على العمل في مخيمات اللاجئين ، ان عائدات العمل في اسرائيل تشكل تقريبا ثلث اجمالي الناتج القومي في الاراضي المحتلة حيث هناك تسعة آلاف طالب عمل جديد سنويا مقابل أربعة آلاف وظيفة جديدة فقط .

وقال واضعو هذا المشروع ان الشريك الرئيسي للفلسطينيين تبقى اسرائيل ، لكنهم رأوا ان ايا من الطرفين سيستفيد من ازدهار الآخر ، و اضافوا ، ان الرساميل الاسرائيلية ستبدأ بالتدفق الى قطاع غزة بعد البدء بتطبيق الحكم الذاتي بسنة اشهر على الاقل .

واشار المشروع الى ان الفلسطينيين سيحلون مكان الاسرائيليين في الادارة المدنية في الاراضي المحتلة ثم ينشئون مؤسساتهم الخاصة لادارة الشؤون المالية والضرائبية والمساعدة الخارجية .

واقادت صحيفة «فايننشال تايمز» ان خبراء البنك الدولي الذين سيجتمعون في ٢٠ سبتمبر في واشنطن يقدرون تكاليف تمويل الحكم الذاتي بـ ٤.٣ مليار دولار .

واشنطن - ا. ف. ب. عرضت امس الاول خطة على الصحفيين في واشنطن تقضي بإنشاء سوق مشتركة في الشرق الاوسط مع حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال والبضائع بين اسرائيل والاردن وكيان فلسطيني .

وقال احد واضعي هذا المشروع ليونارد هاوسمان الاستاذ في جامعة هارفارد ان هذا المشروع يرى ان «السلام في الشرق سيصبح حقيقة فعلا عندما سيترسخ في حياة شعوب المنطقة اليومية» . وقد انكب على وضع هذه الخطة في الاشهر الـ ١٨ الاخيرة ٣٤ من كبار علماء الاقتصاد الاسرائيليين والاردنيين والفلسطينيين وسبعة خبراء امريكيين تحت اشراف جامعة هارفارد الامريكية .

وللتوصل الى هذا الهدف يقترح المشروع على الاسرائيليين والاردنيين والفلسطينيين ان يرفعوا التعريفات الجمركية وان ينسقوا أنظمة فرض الضرائب وان ينشئوا مؤسسات مالية مشتركة ويختاروا نظام التبادل الحر عبر الانفتاح على لبنان وسوريا ومصر .

وقال هاوسمان : «سيكون هناك بعض التردد وردود الفعل الحمائية لان هذه الاسواق لن تكون متكاملة ، لكن هذه التصرفات غير محبذة في اطار هذه السوق الاقتصادية الصغيرة» .

واقاد هاوسمان ان الخبراء في مصرف اسرائيل والمصرف المركزي الاردني يجب ان ينشئوا مصرفا للتنمية والتعاون في الشرق الاوسط ، وقد تقوم هذه المؤسسة بتمويل مشاريع اقليمية تهم كافة الاطراف في مجال السياحة وشبكات الطرق والنقل والطاقة وتوليد الطاقة من الماء .

وينص المشروع على ان تشرف وكالة فلسطينية على المصارف والمؤسسات المالية العاملة في اطار الحكم الذاتي الفلسطيني حيث التعامل بالدينار الاردني سيستمر خمسة اعوام على الاقل مع